سخط نيابي على مجريات الجلسة

بين الحكومة والمجلس

النواب الموقعون اعتبروا أن الحكومة عادت لممارسات سابقاتها في تعطيل أعمال السلطة التشريعية

«بيان الـ45»: متمسكون بالدفاع عن حقوق الشعب بكل الوسائل الدستورية

نؤكد رفضنا القاطع لما قامت به الحكومة وسنتعامل مع ذلك السلوك غير الدستوري وفقاً لصلاحياتنا

السويط يؤكد على الانحياز إلى الشعب

غضب نيابي

الوسمي: رئيس الوزراء هو منصب إما أن ينهض بمسؤولياته المكلف بها أو يستقيل

جوهر:جلسة اليوم هي المحك الحقيقي والفرصة الأخيرة للحكومة لإثبات مصداقيتها

الطشة : المجلس تعاون لأبعد الحدود..وهروب الحكومة من الجلسة خير دليل على ضعفها

الحبيني:تفاجأنا بانسحاب الحكومة منذ بداية الجلسة وتمثيلها بوزيرين هما أصلا نائبان في المجلس

المدلج: هروب الحكومة ليس أمرا جديدا ووزير الدفاع قدم استقالته بسبب سؤال

مهلهل المضف: حكومة لا تواجه لا تستحق البقاء هذا التعامل الحكومي مع المجلس لا يجوز

الدمخي بالتوصية الأولى وجاءت كما يلي:

-1 توصية بإرسال إيضاح حول نظام استبعاد الملاحظات وهل هناك نظام مكتوب أو لائحة في الديوان تبين إجراءات نظام استبعاد الملاحظات.

-2 هل هناك نظام مكتوب أو لائحة في الديوان تبين إجراءات تغيير الفرق أو استبدال بعض المدققين فيها.

-3 تزويد المجلس ولجنة الميزانيات بما يبين إجراءات ونظم تشكيل الفرق وتغييرها.

وتقدم بالتوصية الثانية د.حمد المطر ونصت على ما يلي:

إرسال تقريري مكتب التدقيق الداخلي ومكتب ضمان الجودة التابعين لرئيس ديوان المحاسبة إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي سنويا للاطلاع عليها والتأكد من حسن سير العمل في الديوان، واستعجال اللجنة المالية والاقتصادية بالنظر في الاقتراحات بقوانين الخاصة بتعديل قانون ديوان المحاسبة.

وتقدم بالتوصية الثالثة 6 نواب ونصت على ما يلي:

تزويد لجنة الميزانيات والحساب الختامي بالتقرير الصادر من وزارة المالية وهو تقرير اللجنة الدائمة للرقابة اللاحقة على ديوان المحاسبة لسنة 2020/2021.

وتقدم بالتوصية كل من النواب ، د.حمد المطر ود.عادل الدمخي وعبدالله فهاد ومرزوق الحبيني وثامر السويط ومهند الساير.

المداولة الثانية لقانون إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا

د. حسن جوهر "رئيس لجنة شؤون الإسكان والعقار" : بعد المداولة الأولى تقدم عدد كبير من الإخوة والأخوات بتعديلات على القانون ولذلك نرجو إعطاءنا مهلة لمراجعتها ومناقشتها وتقديم تقرير تكميلي وذلك في الجلسة المقبلة." موافقة "

شركة تسويق المحاصيل الزراعية

انتقل المجلس إلى مناقشة التقرير الأول للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بإنشاء شركة مساهمة كويتية باسم "شركة تسويق المحاصيل الزراعية"، وتلا الأمين العام طلبا باستعجال تقارير اللجنة المالية بشأن بعض الاقتراحات بقوانين على أن يكون الطلب نداء بالاسم وهي " شراء القروض وزيادة المعاشات التقاعدية وصرف جزء من المعاشات التقاعدية مقدما، وغرفة تجارة وصناعة، وشركة تسويق المحاصيل وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة واسترداد الفوائد غير القانونية".

الرئيس السعدون: الطلب هو تقديم أو إعادة ترتيب التقارير.

وجرى التصويت نداء بالاسم. الحضور 49، موافقة 47، عدم موافقة 2.

المجلس يوافق على إعادة ترتيب جدول أعمال الجلسة على أن تبدأ بتقرير اللجنة المالية حول شراء القروض ثم زيادة المعاشات التقاعدية ثم صرف جزء من معاشات المتقاعدين مقدما وإنشاء نقابة غرفة التجارة والصناعة

وتلا وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان عمار العجمي بيانا قال فيه : لما كان الدستور نص في المادة "20" أن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التكامل العادل بين النشاط الخاص والعام وتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء للمواطنين في حدود القانون، فقد حرصت الحكومة منذ اليوم الأول على أن تنطلق من أحكام الدستور ساعية إلى عهد جديد منطلقاته الثوابت الدستورية والتعاون البناء مع المجلس في إطار أحكام الدستور وغاياته الالتزام بالحدود الدستورية لكل سلطة من دون تفريط أو تدخل أو تنازل كما باشرت الحكومة فور تشكيلها العمل على إعداد برنامجها وفق "98" وقدمت برنامجا محددا ومنضبطا بمدده الزمنية محدد الكلفة الزمنية، وكانت تأمل أن يكون البرنامج هو الأساس والاحتكام إليه في مسار العلاقة بين المجلس والحكومة.

وأضاف: لقد توافقت الحكومة على إقرار عدد من القوانين وهذا ما يؤكد إمكانية التوافق على إقرار القوانين الأخرى متى ما استمر التعاون إلا أنه قد اختلفت المنطلقات من خلال استعجال رفع تقارير اللجان البرلمانية المختصة وعرضه على المجلس من دون تمكن الحكومة من تدارس الاقتراحات وما تضمنته من مبالغ كبيرة أو إبداء رأيها وتقديم دراساتها الفنية بشأن الاقتراحات المقدمة وهي جميعها مدرجة في الجلسة وتم عرضها بصفة الاستعجال من دون تمكين الحكومة من ذلك، رغم ما تمثله من اختلالات سلبية على الميزانية العامة، فإن قانون شراء القروض تبلغ قيمته 14 مليار دينار كويتي للقروض الاستهلاكية والمقسطة يخل بمبدأ العدالة والمساواة.

وقال العجمي: الحكومة تطلب إعادة جميع التقارير إلى اللجان البرلمانية المختصة بمناقشتها والتوافق عليها وتأمل أن يتاح لها الوقت الكافي لتقديم رأيها في القوانين للوصول إلى حلول بما يتماشى مع برنامج الحكومة ووفقا للحدود الدستورية في ضوء البدائل التي تعزز من دخل الفرد.

وختاما إن القوانين المرتبطة بالحفاظ على كرامة المواطنين هدفنا جميعا واضعين استدامة الدولة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

النائب صالح عاشور "مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية": الحكومة حضرت أكثر من اجتماع وأبدت وجهة نظرها ولكن لم تكن متعاونة مع اللجنة في اجتماعي 2022/12/12، و 2022/12/15، وقد بينا في تلك الاجتماعات بحضور مجموعة من الوزراء ومنهم وزير المالية أننا نحتاج إلى الردود التي تفضلت بها شفويا إلى ردود مكتوبة وطلبنا منهم مرارا بتقديم معلومات مكتوبة، وطلبوا مهلة ثلاث مرات وأعطيناهم المهل ولم يتم تقديم أي جواب، وفي الوقت نفسه أجاب وزير المالية عن أسئلة بعض النواب حول الموضوع ذاته مكتوبة، معنى ذلك أنه متجاهل اللجنة المالية ولم نقبل بذلك من وزير المالية أو أي وزير آخر، ونحن ملتزمون باللائحة والقانون بأن تقدم الردود مكتوبة.

وأضاف: الحكومة ملزمة بخطابها في افتتاح المجلس والذي قالت فيه «علينا بتحسين أوضاع المواطن ومراقبة الرواتب التقاعدية»، واللجنة طلبت ترجمة ذلك إلى مشاريع قوانين ولم تفعل شيئا، ألم يعد ذلك تجاهلا؟، ونحن مستعدون لمناقشتها مرة ثانية وثالثة لكن بعد تقديم البيانات والأرقام التي طلبتها اللجنة، فأنتم من تجبروننا على هذا الاتجاه.

النائب د. عبدالكريم الكندري: استند الوزير إلى المادة "20" وهي لا تختص بجلسة اليوم، بل إن المادة 20 تدفعكم للحضور، وبالتالي الاستشهاد بتلك المادة مخالفة دستورية.

النائب ثامر السويط: احترمنا اللائحة الجلسة الماضية وفق المادة "76"، و كان يفترض أن تأتي الحكومة اليوم ويتم الاحتكام إلى التصويت.

النائب صالح عاشور "مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية" : الاقتراح يهدف إلى تخفيف العبء المالي عن المواطنين، ومقصده القروض الشخصية والاستهلاكية بقيمة مليار و 900 مليون، ومن يقول إن مبلغها 14 مليارا فهذا خلاف الحقيقة.

وأضاف:القروض الأخرى أكثرها مخالفة في إعطائها لأنه تم إعطاؤها للمواطنين من خلال قروض إسكانية وهي مخالفة، وتم منحها بطريقة غير قانونية، وهناك قضايا على البنوك بسبب هذه المخالفات، والحكومة بينت أن هناك 550 ألف مقترض، وهناك 350 ألف موظف، معنى ذلك أنها أعطت قرضين للمواطنين وهذا مخالف لقوانين البنك المركزي.

وقال عاشور: الآن تعطي قروضا بعد 30 ٪ من سداد أصل القرض وليس 70 ٪ كما كان، ونتيجة الظروف الاقتصادية والخدمات السيئة يضطر المواطن إلى الاقتراض، ولا بد أن نتدخل لرفع فوائد القروض ولا يتحملها المواطن، بل تتحملها الدولة.

ممثلا الحكومة وزير النفط د. بدر الملا ووزير شؤون مجلس الأمة عمار العجمي ينسحبان من الجلسة اعتراضا على مناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن شراء القروض وإسقاط فوائدها

الرئيس السعدون: الحكومة تنسحب، وانسحابها خطأ، ووفقا للسوابق تؤجل الجلسة إلى التاسعة من صباح اليوم غد "اليوم".

وعقب الجلسة وقع 45 نائبا بيانا قالوا فيه «بالوقت الذي تداعى فيه عموم المواطنين والمواطنات تلبية لنداء الواجب الوطني وترجمة لخطاب 22 يونيو 2022 نحو تصحيح مسار المشهد السياسي الذي كان سببا في تأزم العلاقة بين السلطتين على مدى عقد من الزمن.

وفي ظل محاولات أعضاء هذا المجلس من خلال اللجان البرلمانية وفي فترة زمنية تقارب 84 يوما من عمر هذا المجلس التوفيق بين سرعة الإنجاز ومد يد التعاون المثمر تلبية لطموحات وتطلعات الشعب عود الحكومة لممارسات سابقاتها من الحكومات المتعاقبة في تعطيل أعمال السلطة التشريعية عبر الانسحاب غير المبرر من جلسة 10 يناير 2023 وعدم احترام جدول أعمال جلسة اليوم التي نص عليها الدستور واللائحة. ونظراً لهذا السلوك غير المقبول فإننا نؤكد رفضنا القاطع لما قامت به الحكومة وسنتعامل مع هذا السلوك غير الدستوري وفقاً لصلاحياتنا الدستورية».

وأكد البيان «لعموم الشعب الكويتي تمسكنا بالدفاع عن حقوقه بكل الوسائل الدستورية المتاحة والتي يضمن احترامها تحقيق المصلحة العامة للوطن والشعب».

وعقب ذلك شن عدد كبير من النواب هجوما واسعا على الحكومة من "المركز الإعلامي" لمجلس الأمة.

وأكد النائب د. حسن جوهر أن جلسة اليوم هي المحك الحقيقي والفرصة الأخيرة للحكومة لإثبات مصداقيتها وأن تتعاون مع المجلس بكل احترافية ومهنية دستورية وفقا لصلاحياتها.

وقال جوهر: " أقول لسمو رئيس مجلس الوزراء إن لديك مهلة للغد إما أن تتعامل مع مجلس الأمة بجدية وتعاون حقيقي في إطار الدستور وإلا فإن مصير الحكومة سيكون مصير الحكومات السابقة نفسه".

وأضاف جوهر إن التفاؤل الذي كان لدى النواب في بداية المجلس بدأ يتبخر مشيرا إلى أن جلسة الغد هي المحك الحقيقي على الأرض وستثبت جدية الحكومة في التعامل مع المجلس.

من ناحيته أكد النائب د. مبارك الطشه أن هروب الحكومة من الجلسة خير دليل على ضعفها، مؤكداً أن المجلس تعاون معها إلى أبعد الحدود.

وقال الطشه أن المجلس تعاون معها منذ البداية ومد يد التعاون والعون لها من أجل الخروج بنتيجة إيجابية للشعب الكويتي.

وأضاف إن الشعب الكويتي تحمل العناء وأوصل نواب الأمة بإرادة حقيقية حتى يرى منهم ومن الحكومة نتائج لصالح الوطن والمواطن، لافتاً إلى أن الوطن جريح ويعاني الكثير من المشاكل التعليمية والصحية والمعيشية.

من جهته استغرب النائب مرزوق الحبيني عدم حضور الحكومة الجلسة ، مشيرا إلى أن هذا التصرف يعطي مؤشرا واحدا هو أنها حكومة لا تستطيع ان تدير بلدا.

واعتبر الحبيني إن هذا التصرف يعطي إشارة واضحة هي أن نهج الحكومة في التعامل مع المجلس لم يتغير وأن القضية ليست قضية قروض المواطنين التي تبلغ بحسب تقرير اللجنة المالية مليارا و900 مليون دينار إنما المشكلة موجودة في أماكن أخرى.

من جانبه طالب النائب محمد هايف الحكومة بحضور جلسة اليوم والتعامل مع المواضيع المطروحة للنقاش وفقا للائحة والدستور ، إذا كانت تريد الإنجاز والنهوض بالبلد.

واعتبر هايف أن انسحاب الحكومة يعطي مؤشرات خطيرة بأن الحكومة لا تريد التعامل مع المجلس أو التعاون معه منذ البداية.

وقال هايف "تفاجأنا بانسحاب الحكومة منذ بداية الجلسة وتمثيلها بوزيرين هما أصلا نائبان في المجلس ولم يدخلا الحكومة إلا بإشارات.

الوسمي يدعو لاستجواب رئيس الحكومة

مداخلة الطشة